للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

أكد مرشح الدائرة الثانية محمد عويد المطيري أن المطلوب في المرحلة المقبلة من الحكومة والمجلس الجديدين العمل بعيدا عن التعصب والتحزب لحل مشاكل البلد وأن يؤديا عملهما بروح المسؤولية، مشيرا الى ان القضايا العالقة لاتزال دون حلول وقابعة في الأدراج رغم توافر كل الإمكانيات والأموال لحلها. وقال المطيري ان الانتخابات المقبلة ستكون نقطة تحول كبيرة في الحياة السياسية الكويتية داعيا الجميع الى المشاركة في هذه الانتخابات حتى يخرج لنا 50 نائبا يعبرون عن إرادة الأمة.

وذكر ان المجلس السابق رغم إنجازاته إلا ان نوابه لم يكونوا على مستوى الطموح الشعبي تبعا لإغفال عدد منهم تفعيل المساءلة السياسية لوزير الداخلية على الكثير من الملفات. فإلى تفاصيل الحوار:

حاوره: اسامة دياب

مرشح الدائرة الثانية يطالب بحكومة ذات قرار بعيدة عن المجاملات والترضيات السياسية

محمد العويد لـ «الأنباء»: الانتخابات الحالية ستكون نقطة تحول كبيرة في الحياة السياسية الكويتية.. والكرة في ملعب الناخب

مرشح الدائرة الثانية محمد العويد

كيف تصف الانتخابات المقبلة؟

● الانتخابات المقبلة ستكون بداية لكويت جديدة إذ يطمح المواطن أن يجد حلا لجميع قضاياه ومشاكله التي ظلت لسنوات قابعة في الأدراج دون تحرك حكومي او نيابي لحلحلتها وستكون نقطة تحول في الحياة السياسية وعلى الجميع ان يشارك ويفعل المشاركة حتى يخرج لنا 50 نائبا يعبرون عن الشعب ويترجمون مطالب الأمة على أرض الواقع فلقد سئم الشعب من كثرة الكلام دون ان يقترن ذلك بفعل.

وأعتقد ان الانتخابات المقبلة ستشهد مشاركة كبيرة من كل الأطياف بمن فيهم من قاطع الانتخابات السابقة ولعل ترشح بعض المحسوبين عليهم يؤكد انهم كانوا على خطأ ونحن على صواب عندما خضنا الانتخابات الماضية.

ولكن الانتخابات الماضية أخرجت نوابا يرى البعض انهم لم يكونوا على مستوى الطموح ولم يعبروا عن إرادة الأمة بحسب مواقفهم.

● المجلس الماضي أعتقد انه كان مرحلة انتقالية وكان الجميع ينتظر أبطاله لذلك كان هناك توجيه في الاختيار ولكن الانتخابات المقبلة أعتقد انها تختلف خاصة بعد تحصين الصوت الواحد من المحكمة الدستورية. نعم أتفق معك ان هناك نوابا مواقفهم كانت متذبذبة بل ان بعضهم كانت مواقفه عكس توجهاته. ولكن في النهاية الناخب يعي كل ذلك وعليه ان يفرق بين من يعبر عن إرادته ومن يعبر عن إرادة الشعب، والمجلس الماضي المبطل كان وللأسف دون الطموح رغم إنجازاته الكثيرة لأن هذه الإنجازات لاتزال على الورق قوانين وتشريعات وتوصيات وقرارات لم تنفذ حتى الآن لذلك أعتقد ان المجلس المقبل عليه اولا ان يضع قائمة بكل القوانين التي لم تنفذ ولم تفعل وعلى رأسها قانون حماية الوحدة الوطنية الذي لاتزال الحكومة تماطل فيه وكأنها لا تريد ان تطبقه او بالأحرى لا تريد ان تحترمه على الرغم من انه قانون جاء برغبة أميرية سامية.

أتوقع أن تشهد الانتخابات مشاركة كبيرة من كل الأطياف بمن فيهم المقاطعون

سمو الأمير مارس صلاحياته الدستورية وغير الأصوات الأربعة إلى الصوت الواحد

ما أبرز الأولويات التي تتبناها؟

● هناك الكثير من الأولويات التي وللأسف تتصدر برامج عمل كل حكومة قادمة ولكن لا تنفذها فهل يعقل ان تكون ميزانيات الدولة بالمليارات ولايزال هناك مشكلة في توظيف أبنائنا؟! هل يجوز ان تتغاضى الحكومة عن حل قضية الإسكان بحجة ازدياد الطلبات الإسكانية؟! هل هناك خطوات ملموسة لحل قضية البدون؟!

إن القضايا كثيرة والهموم كبيرة، خاصة ونحن في الألفية الثالثة فماذا ستعمل الحكومة بعد سنوات اذا كانت لا تستطيع حل قضايا توظيف 19 ألف مواطن، لاشك انني أتبنى كل القضايا التي عجزت الحكومات والمجالس السابقة عن حلها وستكون علينا مسؤولية كبيرة في إلزام الحكومة بحل هذه القضايا من خلال قوانين ملزمة وتنفيذها ورقابتها، ان العلة برأيي ليست بالقوانين، بل بالنهج الحكومي الذي يجب ان يبتعد عن المجاملات والترضيات السياسية، نعم نريد أداء جديدا وبشخوص جديدة تكون على قدر المسؤولية، فالحكومة الحالية وحتى السابقة للأسف لم تجد التعامل مع الأحداث ولعل ما تعرضت له البلاد من إبطال مجلسين متتاليين دون محاسبة المتسبب بذلك لدليل على ان النهج القادم لم يتغير ولكن اذا أردنا ان نغيره فسنلزمها بتغييره من خلال اختيار نواب يمثلون الأمة.

إذن تتفق على ان النهج الحكومي سيئ؟

● نعم ولا أزكي النهج النيابي أيضا، رغم ما حققه من إنجازات خلال الفترة الماضية بسبب انشغال نوابه عن الأولويات والابتعاد عن مطالب الشعب بل وعن التعبير عن طموحهم، لذلك أعتقد ان الحل يكمن في مجلس جديد بوجوه جديدة وشابة حتى تأتي حكومة جديدة ايضا بوجوه جديدة وشابة، وهذا ما نريده بالفعل.

هناك مطالبات بتعديل الدستور والإمارة الدستورية والحكومة الشعبية كيف ترى إمكان تطبيقها؟

● إصدار الدستور جاء من أجل استكمال الحكم الديموقراطي لا نسف الديموقراطية الكويتية التي يضرب بها المثل في الخارج، فنظامنا ديموقراطي، وهناك عقد فيما بين الحاكم والمحكوم، وهذا الأمر متفق عليه ولكن ما أسباب الدعوات لتعديل الدستور الآن؟ هل لأن سمو الأمير مارس صلاحياته وعدل التصويت من 4 أصوات الى صوت واحد؟! هل تستحق الكويت هذا الاعتراض والتجمعات والانقسام لمجرد تعديل الصوت؟! أعتقد ان الأمر أكبر من ذلك بكثير، فهناك للأسف من يدافع عن الدستور وفي الخفاء ينتهك الدستور.

إن الدستور الكويتي نص على كثير من الحقوق والحريات وأعتقد ان كل ما

هل يعقل أن تكون فوائض ميزانيات بالمليارات وهناك بطالة وعدم وجود فرص عمل للشباب؟!

دستورنا جاء من أجل استكمال الحكم الديموقراطي وتعزيز علاقة الحاكم بالمحكوم

الدستور الكويتي ساوى بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات الدستورية

في الأمر انه يحتاج لتفعيل نصوصه، وذلك مرتبط كما قلت بأن يكون هناك نهج جديد سواء النهج الحكومي او النيابي.

وماذا عن قضايا المرأة والشباب؟

● قضايا الشباب للأسف مهمشة على الرغم من تكرم الحكومة بإعطائهم أهمية في الحكومة السابقة بعدما تم استحداث وزارة الشباب ولكن حتى هذا الاهتمام أرى انه اهتمام صوري فلم نر أي خطوات لتفعيل قضايا الشباب، على الرغم من انهم هم الأساس الذي يجب ان تنطلق منه التنمية الحقيقية من خلال إشراكهم في مجالات التنمية وهذا هو حال نهج الحكومات الديموقراطية ولكن حكومتنا وللأسف تتغافل عن حقوق الشباب ورعايتهم على الرغم من ان برامج عملها تتحدث عن قضايا الشباب ولكن على الورق فقط.

أما بالنسبة للمرأة فأعتقد ان حالها لدينا ليس ببعيد عن الشباب، فالشريحة الأكبر لدينا هي شريحة المرأة ولكن الحكومة دائما ما تفرق بينها وبين الرجل في الحقوق وهناك الكثير من الحقوق الغائبة عنها على الرغم من ان الدستور الكويتي قد ساوى بينها وبين الرجل في الحقوق الدستورية.

إن الشق عود لدينا، فالحكومة تتخبط والمجالس التي يفترض بها ان تقوم النهج الحكومي وتراقبه تتخبط أكثر وهنا أعتقد ان على الناخبين ان يدركوا ذلك جيدا ويختاروا ممثليهم بعناية دون اي تعصب او تحزب فالكويت لم تكن تعرف التعصب او الفئوية.

طالب بسن تشريعات تحقق الاستثمار الأمثل في التعليم والصحة

سعود المطيري: التنمية لن تتحقق للبلاد في أجواء مشحونة.. والإصلاحات لن تكون بالشعارات

سعود المطيري

دعا مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الأمة سعود سعد المطيري نواب المجلس المقبل إلى تكريس الجهود لإصدار تشريعات تحقق الاستقرار السياسي للبلاد وتدفع إلى تطبيق نظام الحكومة الالكترونية.

وقال المطيري في تصريح صحافي إننا بحاجة إلى التوجه نحو الاستثمار في الجوانب التعليمية والصحية من خلال زيادة نسبة البعثات للخارج، وتنمية الذات وتحرير الفكر من عقلية الربح وعدم تقديم التضحيات، إلى جانب افتتاح فروع لتخصصات نادرة ومطلوبة على مستوى العالم.

وأوضح أن الرقابة على صرف الميزانيات المخصصة للتعليم والصحة يجب ان تكون على اشدها، وان تقدم الوزارتان تقريرا مفصلا حول مصادر صرف الميزانية، إضافة إلى تقديم مؤشرات حول نمو الجانبين التعليمي والصحي ومستوى التطور الحاصل خلال الفترة الأخيرة.

وأشار المطيري إلى أننا أمام منعطف خطير يتطلب النهوض بكل القطاعات، وتوفير الأمن النفسي والاستقرار السياسي من خلال الالتزام بالدستور وما نصت عليه اللائحة الداخلية في مجلس الأمة، والعمل وفق مبدأ فصل السلطات، وإطلاق العنان لمشاريع بناء الجامعات والكليات والمستشفيات والمستوصفات وتوفير نقاط طبية متحركة لخدمة الحالات الطارئة.

وبيّن أنه لا يمكن للكويت أن تتطور عمرانيا وهيكليا إلا إذا تم تطوير قطاع التعليم وتوفير الصحة اللازمة للمواطنين، مشيرا إلى أهمية التنمية البشرية والصحية، والعمل على تطوير الافكار وبناء الشخصية وتحريك الوعي المجتمعي وتعزيز الانتماء الوطني بالتزامن مع توفير بيئة صحية وخدمات على أعلى مستوى.

وشدد على أهمية العمل مستقبلا على الانطلاق من القاعدة نحو القمة، ورسم خارطة إصلاحية لبناء الكويت على التوافق والانسجام بين أفراد الوطن الواحد، ونبذ الفرقة والاختلاف، فالتطوير المنشود والتنمية البشرية والصحية لا تحيا وتنتج في أجواء مشحونة وخصومات متأججة.

وأوضح المطيري أن الإصلاح لا يكون بالشعارات وإنما بخطة زمنية تتشارك فيها السلطتان تقوم على سياسة الأولويات في الصحة والتعليم والبيئة والتنمية والاستثمار وتوفير مصادر دخل دائمة، وتحريك ودفع عجلة التنمية للنهوض بالبلاد والانطلاق بها نحو آفاق أوسع.

أشار إلى تدني الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية

محمد النصار: الوحدة الوطنية تحقق الاستقرار السياسي المفقود منذ سنوات

محمد النصار

شدد مرشح الدائرة الثالثة محمد النصار على أهمية المصالحة الوطنية، مؤكدا أنها بداية طريق الاستقرار والتنمية للوطن.

وقال النصار إنه مع تفعيل المادة 75 من الدستور التي تعطي الحق للنائب في مجلس الأمة بطلب العفو الشامل للمحكوم عليهم، لافتا إلى أنه يؤيد فكرة إصدار قانون للعفو الشامل عن الناشطين السياسيين والمغردين والنواب السابقين الذين صدرت ضدهم أحكام إدانة قضائية.

وأضاف أن المصالحة الوطنية ستمهد الطريق إلى وضع خارطة تنموية إصلاحية للبلاد لأنها ستتيح الاستقرار السياسي المفقود منذ سنوات، منوها بأن ما حدث في الماضي يجب طيه ليصبح ذكرى سرعان ما تُنسى، لأن الكويت تحتاج إلى وحدة أبنائها وتلاحمهم من أجل مستقبل أفضل، مشددا على ضرورة أن يكون هناك مشروع وطني للوحدة الوطنية.

وأشار النصار إلى تدني الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من خدمات، موضحا انهيار البنية التحتية للبلاد، وكل ذلك بسبب عدم قيام الحكومة بدورها المناط بها، وعدم تحملها مسؤولياتها كاملة، ما أوصل الكويت إلى حالة من الانحدار العشوائي في كل شيء.

ولفت إلى أهمية الإصلاح الذي يبدأ من الاختيار السليم لـ 50 عضوا في مجلس الأمة من الناخبين، والاختيار السليم لـ 15 وزيرا من قبل سمو رئيس الوزراء، فلو كان لدينا سلطتان من الكفاءات المتعاونة لشهدت الكويت نهضة نباهي بها البلدان من حولنا.

وقال إن الشعب ينتظر الكثير من المجلس القادم والحكومة المقبلة، ينتظر نفضة حضارية، ينتظر أصحاب قرار يعيدون مجد الكويت، ويصوغون مستقبلها على أسس استراتيجية، فللأسف كانت الحكومات السابقة حكومات ردود أفعال وليست حكومات إنجازات حتى وصلنا إلى التدني في كل شيء.

ورأى أن إصلاح التعليم هو بداية التطوير الحقيقي، لافتا إلى أهمية ميكنة التعليم، وإدخال التكنولوجيا الحديثة فيه، وإدخال تخصصات جديدة في المرحلة الجامعية، وجعل العلوم الطبية والهندسية باللغة الانجليزية بدلا من العربية لمواكبة التطور العالمي في تلك التخصصات.

وطالب بفتح جامعات جديدة في المدن الجديدة تكون بها جميع التخصصات، فما تصرفه الكويت من ملايين سنويا على الدراسة بالخارج من الممكن أن يساهم في بناء جامعات كويتية تستوعب الأعداد الكبيرة من الطلبة الذين يسافرون ويتغربون طلبا للعلم. وأشار إلى أهمية بناء شبكات للكهرباء وأخرى للمياه جديدة خاصة أن تداعيات انهيار الشبكات الحالية بدأت تظهر، وأدت إلى انقطاعات في الكهرباء والمياه في مناطق متفرقة من البلاد وهذه قضية في منتهى الخطورة لأن الكهرباء والماء هما عصب الحياة في